

كل القديم من خطط الإصلاح الاقتصادي حقق نتائج عكسية

«الشال»: الإدارة العامة عادت إلى سياسات الانفلات المالي مع أول ارتفاع مؤقت لأسعار النفط

حركة سوق النفط عبر التاريخ تؤكد أنه غير مستقر وغير مؤتمن حتى لو دام رواجه بضع سنوات



حركة أسعار النفط على مدى عقد من الزمن

البيان	2018/11	2018/11	2018/11	التغير
مجموع الموجودات	2,677,923	1,869,239	186,684	%10.0
مجموع التكاليف	1,806,884	1,629,424	177,460	%10.9
مجموع طرق الملكية الخاصة بالبنك	287,424	236,497	51,127	%4.3
مجموع الإيرادات التشغيلية	48,628	45,624	3,974	%8.7
مجموع المصروفات التشغيلية	27,209	24,727	2,482	%9.9
النتائج	6,137	6,710	573	%8.5
الربحية	714	643	76	%11.8
صافي الربح	13,967	13,544	2,019	%14.9
المؤشرات				
*** معدل نمو إجمالي الموجودات	%1.04	%0.97		
*** معدل نمو إجمالي التكاليف الخاصة بالبنك	%7.8	%7.1		
*** معدل نمو صافي الربح	%120.0	%17.4		
ريحية السهم (بالدينار)	16.58	14.42	2.16	%15.0
القيمة السوقية للسهم (بالدينار)	238	247	9	%3.8
المؤشرات المالية				
نسبة الدين إلى حقوق الملكية (D/E)	10.8	12.8		
نسبة الدين إلى حقوق الملكية (D/E)	0.9	1.0		

المؤشرات المالية الشاملة في 30 سبتمبر 2018 لبنك KIB.

بنك KIB يحقق 15.56

مليون دينار صافي أرباح للشهور التسعة الأولى من العام الحالي

أوضح تقرير «الشال» الاقتصادي الأسبوعي أن كل خطط الإصلاح المالي والاقتصادي، بدءاً من ستينات القرن الثمانين وحتى رؤية «كويت جديدة، الحالية، أجمعت على تبني هدف أساسي، وهو خفض تدريجي مبرمج لتعبئة كلاً من المالية العامة والاقتصاد، للنفط. كل القديم من الخطط دون إستثناء واحد، حقق نتائج عكسية، والرؤية الجديدة، بعد استعراض أداء السنوات القليلة الماضية، سائرة في نفس الطريق. وكما ذكرنا منذ بدء نشر تقرير «الشال»، قبل بضعة عقود، وحتى تقرير الأسبوع قبل الفائت، وكما ورد أيضاً في تقرير ديوان المحاسبة، عادت الإدارة العامة إلى سياسات الانفلات المالي مع أول ارتفاع مؤقت لأسعار النفط. ولابد من معرفة بضعة حقائق حول تاريخ حركة سوق النفط، أولاً أنه سوق غير مستقر وغير مؤتمن. حتى لو دام رواجه بضع سنوات، والرسم البياني المرافق يعرض تحركه أسعاره على مدى عقد من الزمن. الحقيقة تتحقق في زمن رواج سبلاته تتحقق في زمن رواج سوءه. حيث إنفلات السياسة المالية يؤدي إلى فقدان الاقتصاد تنافسيته، وتبعيته وتعبئة المالية العامة للنفط تتعقب مصحوبة بارتفاع خطر لأسعار الأصول المحلية - عقار وأسهم - بما يرفع تكلفة الإنتاج أي سلعة أو خدمة، وللتعويض عن التضخم، تتضخم التكاليف الجارية لإسترضاء الناس، ويتجرأ الهدر والفساد، الحقيقة الدالة، هي أن إيرادات حقبة 2010-2014 لن تتكرر، حتماً لن تتكرر بإيمتها الحقيقية وظروفها، وليس في الأفاق للظهور مجال لتحققها بمستواها الاسمي، حتى مع أقصى ارتفاع ممكن لمستوى إنتاج النفط.

في 20 يناير 2016، بلغ سعر برميل النفط الكويتي 19.14 دولار أمريكي، وكانت ساعة إصطدم الاقتصاد والمالية العامة بالحائط أقرب من أي وقت مضى، وربما أقرب مما حدث في لمانيات وتسعينات القرن الفائت، حينها كانت دعوات الإصلاح في أوجها، بعدما عاودت الأسعار ارتفاعها، أحياناً بجهود بذلت للتحكم في جانب العرض مثل اتفاق «أوبك» والدول خارجها، وأحياناً لأسباب جيوسياسية مثل أزمات وحروب في دول نفطية، أو تهديدات الولايات المتحدة الأمريكية بحصار النفط الإيراني، كلها جميعاً أسباب إصطناعية تفقد الإستدامة، وفي كل الأحوال، لا يمكن إستمرارها نتيجة تفوق الموقف التفاوضي لدول الإستهلاك، أو حتى تفوقها التكنولوجي، ولعل المهم، هو التذكير بأنه مع أول ارتفاع في أسعار النفط، بدأ تناقص الإدارة العامة في الكويت على شراء البود السياسي، إما بالتناصح مع الهدر والفساد لمصلحة الكبار، أو بالمطالبة بمشروعات شعبية مثل القواعد المين والتناصح مع الفروض وزيادات في الأجور، والكل يعرف أن الدولة سوف تعجز قريباً عن مواجهة احتياجات 400 ألف شاب وشابة قادمين إلى سوق العمل قبل نهاية رؤية «كويت جديدة» في عام 2035. ولعل في انخفاض أسعار النفط الكويتي مؤخراً، من مستوى 83.57

1.7 مليار دينار...إيرادات الكويت النفطية المتوقع تحقيقها خلال نوفمبر الماضي

حققت 20% من شركاته على السوقية تبلغ 1.7% فقط من قيمة الشركات للدرجة على نحو 8.8% من سيولة البورصة، ذلك يعني أن نشاط السيولة لإزال بحرم نحو نصف الشركات المدرجة منها، وعلى النقيض، يميل إلى شركات قيمتها ضئيلة. أما توزيع السيولة على الأسواق الثلاثة خلال شهر نوفمبر 2018، فكان كالتالي:

السوق	الربح	الربح	الربح	الربح	الربح
السوق الأول:	2017	2018/11/21	2018/11/29	2018/11/29	2018/11/29
حظي بنحو 202 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 70.9% من سيولة البورصة، وضمنه حظيت 50% من شركاته على 82.6% من سيولته، ونحو 58.6% من كامل سيولة البورصة، بينما حظيت نصف شركاته الأخرى على ما تبقى أو نحو 17.4% من سيولته، وبلغ معدل تركيز السيولة فيه مستوى عالي، حيث حظيت 7 شركات ضمنه على نحو 78% من سيولته، وحظي بنحو 82.8 مليون دينار كويتي أو نحو 29.1% من سيولة البورصة، وضمنه	429.7	515.2	517.8	517.8	517.8
حظي بنحو 3.98 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 8.7%، وصولا إلى 49.63 مليون دينار كويتي مقارنة مع نحو 45.65 مليون دينار كويتي للفترة نفسها من عام 2017، وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع بند صافي إيرادات التمرير بنحو 4.4 مليون دينار كويتي، وصولا إلى نحو 39.2 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 34.8 مليون دينار كويتي، بينما انخفض بند إيرادات إستثمارات بنحو 1.1 مليون دينار كويتي، وصولا إلى نحو 1.9 مليون دينار كويتي بنحو 3 مليون دينار كويتي، وارتفع إجمالي المصروفات التشغيلية بقيمة أقل من ارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية بنحو 2.45 مليون دينار كويتي أو بنسبة 9.9%، وصولا إلى 27.21 مليون دينار كويتي مقارنة مع نحو 24.76 مليون دينار كويتي للفترة نفسها من عام 2017، وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع معظم بنود المصروفات التشغيلية، أهمها بند مصاريف موظفين الذي ارتفع بنحو 1.2 مليون دينار كويتي، وصولا إلى 14.3 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 13.1 مليون دينار كويتي، وانخفض إجمالي المخصصات بنحو 573 ألف دينار كويتي أو ما نسبته 8.5%، وصولا إلى نحو 6.1 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 6.7 مليون دينار كويتي، وحصلته ما تقدم يقصر ارتفاع هامش صافي الربح، حيث بلغ نحو 31.4%، يعد أن كان نحو 29.7% خلال الفترة المماثلة من عام 2017.	192.4	213.7	218.6	218.6	218.6
وتشير البيانات المالية للبنك إلى أن جميع مؤشرات ربحية قد ارتفعت، مقارنة مع الفترة نفسها من عام 2017، إذ ارتفع مؤشر العائد على معدل حقوق المساهمين الخاص بمساهمي البنك (ROE) إلى نحو 7.8% مقارنة بنحو 7.1%، ارتفع مؤشر العائد على معدل موجودات البنك (ROA) إلى نحو 1.04% مقارنة مع نحو 0.97%، وكذلك ارتفع العائد على معدل رأسمال البنك (ROC) إلى نحو 20%، مقارنة بنحو 17.4%، وارتفعت ربحية السهم (EPS) إلى نحو 16.58 قس مقارنة بنحو 14.42 قس، وبلغ مؤشر مضاعف السعر/الربحية (P/E) نحو 10.8 مرة، مقارنة مع نحو 12.8 مرة (أي تحسن)، وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع ربحية السهم بنسبة 15%، مقابل انخفاض سعر السهم السوقي بنسبة 3.6% عن مستواها في نهاية سبتمبر 2017، وبلغ مؤشر مضاعف السعر/القيمة الدفترية (P/B) نحو 0.9 مرة مقارنة مع 1 مرة في للفترة نفسها من العام السابق.	103.1	106.3	106.3	106.3	106.3
وكان أداء بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي مختلطاً، حيث ارتفعت مؤشرات كل من قيمة الأسهم المتداولة وعدد الصفقات المبرمة وقيمة المؤشر العام، بينما انخفض مؤشر كمية الأسهم المتداولة، وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي قد بلغت نحو 427.8 نقطة، بارتفاع بلغت قيمته 3.1 نقطة ونسبته 0.7% عن إقبال الأسبوع الماضي. وارتفع بنحو 40.8 نقطة أي ما يعادل 17.7% أو نحو 232.6 مليون دينار كويتي، مقارنة	167.5	176.5	176.5	176.5	176.5
وكان أداء بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي مختلطاً، حيث ارتفعت مؤشرات كل من قيمة الأسهم المتداولة وعدد الصفقات المبرمة وقيمة المؤشر العام، بينما انخفض مؤشر كمية الأسهم المتداولة، وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي قد بلغت نحو 427.8 نقطة، بارتفاع بلغت قيمته 3.1 نقطة ونسبته 0.7% عن إقبال الأسبوع الماضي. وارتفع بنحو 40.8 نقطة أي ما يعادل 17.7% أو نحو 232.6 مليون دينار كويتي، مقارنة	108.6	108.6	108.6	108.6	108.6

لشهر نوفمبر بنحو 16.8 مليون دينار كويتي (17 يوم عمل)، أي بارتفاع بنحو 24.4% عن معدل تلك القيمة لشهر أكتوبر البالغ 13.5 مليون دينار كويتي (23 للشهور الأحد عشر الأولى من العام الجاري (أي في 223 يوم عمل)، وبلغ حجم السيولة المتداولة وعدد الصفقات المبرمة، ومعهما ارتفعت جميع مؤشرات السوق، وحقق مؤشر السوق الأول مكاسب بنحو 1.6%، ومؤشر السوق الرئيسي بنحو 0.8%، ومؤشر السوق العام بنحو 1.3%، وكسب أيضاً مؤشر الشال بنحو 1.4%، وحقق سيولة البورصة المتخلقة في شهر نوفمبر مستوى أدنى مقارنة بسيولة شهر أكتوبر، حيث بلغت السيولة نحو 284.8 مليون دينار كويتي، منخفضة من مستوى 309.8 مليون دينار كويتي لسبوبة شهر أكتوبر، أي بنسبة انخفاض بلغت 8.1%، بينما بلغ معدل قيمة التداول اليومي

نشاطاً مقارنة بأداء شهر أكتوبر، إذ ارتفع معدل قيمة التداول اليومي قياساً بالمعدل ذاته لشهر أكتوبر، رغم انخفاض السيولة المتخلقة خلال شهر نوفمبر مقارنة بأكتوبر، نتيجة تعطيل البورصة أعمالها لعدة أيام بسبب سوء الأحوال الجوية، وارتفعت كل من كمية الأسهم المتداولة وعدد الصفقات المبرمة، ومعهما ارتفعت جميع مؤشرات السوق، وحقق مؤشر السوق الأول مكاسب بنحو 1.6%، ومؤشر السوق الرئيسي بنحو 0.8%، ومؤشر السوق العام بنحو 1.3%، وكسب أيضاً مؤشر الشال بنحو 1.4%، وحقق سيولة البورصة المتخلقة في شهر نوفمبر مستوى أدنى مقارنة بسيولة شهر أكتوبر، حيث بلغت السيولة نحو 284.8 مليون دينار كويتي، منخفضة من مستوى 309.8 مليون دينار كويتي لسبوبة شهر أكتوبر، أي بنسبة انخفاض بلغت 8.1%، بينما بلغ معدل قيمة التداول اليومي

نشاطاً مقارنة بأداء شهر أكتوبر، إذ ارتفع معدل قيمة التداول اليومي قياساً بالمعدل ذاته لشهر أكتوبر، رغم انخفاض السيولة المتخلقة خلال شهر نوفمبر مقارنة بأكتوبر، نتيجة تعطيل البورصة أعمالها لعدة أيام بسبب سوء الأحوال الجوية، وارتفعت كل من كمية الأسهم المتداولة وعدد الصفقات المبرمة، ومعهما ارتفعت جميع مؤشرات السوق، وحقق مؤشر السوق الأول مكاسب بنحو 1.6%، ومؤشر السوق الرئيسي بنحو 0.8%، ومؤشر السوق العام بنحو 1.3%، وكسب أيضاً مؤشر الشال بنحو 1.4%، وحقق سيولة البورصة المتخلقة في شهر نوفمبر مستوى أدنى مقارنة بسيولة شهر أكتوبر، حيث بلغت السيولة نحو 284.8 مليون دينار كويتي، منخفضة من مستوى 309.8 مليون دينار كويتي لسبوبة شهر أكتوبر، أي بنسبة انخفاض بلغت 8.1%، بينما بلغ معدل قيمة التداول اليومي

نشاطاً مقارنة بأداء شهر أكتوبر، إذ ارتفع معدل قيمة التداول اليومي قياساً بالمعدل ذاته لشهر أكتوبر، رغم انخفاض السيولة المتخلقة خلال شهر نوفمبر مقارنة بأكتوبر، نتيجة تعطيل البورصة أعمالها لعدة أيام بسبب سوء الأحوال الجوية، وارتفعت كل من كمية الأسهم المتداولة وعدد الصفقات المبرمة، ومعهما ارتفعت جميع مؤشرات السوق، وحقق مؤشر السوق الأول مكاسب بنحو 1.6%، ومؤشر السوق الرئيسي بنحو 0.8%، ومؤشر السوق العام بنحو 1.3%، وكسب أيضاً مؤشر الشال بنحو 1.4%، وحقق سيولة البورصة المتخلقة في شهر نوفمبر مستوى أدنى مقارنة بسيولة شهر أكتوبر، حيث بلغت السيولة نحو 284.8 مليون دينار كويتي، منخفضة من مستوى 309.8 مليون دينار كويتي لسبوبة شهر أكتوبر، أي بنسبة انخفاض بلغت 8.1%، بينما بلغ معدل قيمة التداول اليومي

وتشير نتائج تحليل البيانات المالية المحسوبة على أساس سنوي، إلى أن جميع مؤشرات ربحية قد ارتفعت، مقارنة مع الفترة نفسها من عام 2017، إذ ارتفع مؤشر العائد على معدل حقوق المساهمين الخاص بمساهمي البنك (ROE) إلى نحو 7.8% مقارنة بنحو 7.1%، ارتفع مؤشر العائد على معدل موجودات البنك (ROA) إلى نحو 1.04% مقارنة مع نحو 0.97%، وكذلك ارتفع العائد على معدل رأسمال البنك (ROC) إلى نحو 20%، مقارنة بنحو 17.4%، وارتفعت ربحية السهم (EPS) إلى نحو 16.58 قس مقارنة بنحو 14.42 قس، وبلغ مؤشر مضاعف السعر/الربحية (P/E) نحو 10.8 مرة، مقارنة مع نحو 12.8 مرة (أي تحسن)، وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع ربحية السهم بنسبة 15%، مقابل انخفاض سعر السهم السوقي بنسبة 3.6% عن مستواها في نهاية سبتمبر 2017، وبلغ مؤشر مضاعف السعر/القيمة الدفترية (P/B) نحو 0.9 مرة مقارنة مع 1 مرة في للفترة نفسها من العام السابق.

وكان أداء بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي مختلطاً، حيث ارتفعت مؤشرات كل من قيمة الأسهم المتداولة وعدد الصفقات المبرمة وقيمة المؤشر العام، بينما انخفض مؤشر كمية الأسهم المتداولة، وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي قد بلغت نحو 427.8 نقطة، بارتفاع بلغت قيمته 3.1 نقطة ونسبته 0.7% عن إقبال الأسبوع الماضي. وارتفع بنحو 40.8 نقطة أي ما يعادل 17.7% أو نحو 232.6 مليون دينار كويتي، مقارنة